



رقم الترخيص : 649
تاريخ الإصدار : 1440/04/12 هـ
تاريخ الانتهاء : 1450/04/10 هـ

ترخيص مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية

يرخص للسيد / **خالد بن حسن بن محمد الابيض** سعودي الجنسية، بموجب هوية وطنية رقم 1011561428 بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية لتوفر شروط الترخيص الواردة في المادة الثالثة من نظام مهنة المحاسبة والمراجعة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/59) وتاريخ 1442/07/27 هـ



هذا الترخيص إلكتروني ولا يحتاج إلى توقيع ويمكن التحقق من صحة وصلاحيه الترخيص من خلال رمز QR أو زيارة خدمة التحقق الإلكتروني للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين <https://v.socpa.org.sa>

التاريخ: ٢٢/٠١/٢٠٢٤م

**الموضوع: خطاب إرباط القيام بأعمال المراجعة عن السنة
المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م**

المحترمين

**الي سادة / جمعية كفاية لمكافحة التدخين بالقويعية
(جمعية أهلية) -**

١- هدف ونطاق المراجعة

بعد التحية: بناء على طلبكم أن نقوم نحن مكتب الأبيض - محاسبون ومراجعو قانونيون - بمراجعة القوائم المالية للجمعية والتي تشمل قائمة المركز المالي كما هي عليه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، وقائمة الانشطة ، ، وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية والتي تشمل ملخصا بالسياسات المحاسبية المهمة والمعدة والمعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين . ويسعدنا أن نؤكد لكم بخطابنا هذا قبولنا وتفهمنا لارتباط المراجعة المطلوب منا. تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أية تحريفات جوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع المستقل الذي يتضمن رأينا، إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. تنشأ التحريفات عن الغش أو الخطأ وتعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستفيدون من هذه القوائم المالية.

٢- مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

- سوف نقوم بالمراجعة، وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية. وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:
- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالجمعية، ومع ذلك فإننا سنقوم بإبلاغ المكلفين بالحكمة، فيما يتعلق بالأمور الأخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في نظام الرقابة الداخلية يتم اكتشافها خلال مراجعتنا.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة. استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لأساس الاستمرارية المحاسبي وكذلك، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة الجمعية على الاستمرار في العمل وفقاً لأساس الاستمرارية. وإذا خالصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتعين علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الجمعية عن الاستمرار في أعمالها وفقاً لأساس الاستمرارية.
- تقييم العرض العام وشكل ومحتوي القوائم المالية بما في ذلك الإفصاحات وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

إضافة إلى قيامنا بأعمال المراجعة، فإنه مطلوب منا أن نضع في اعتبارنا الأمور التالية وأن نقدم تقريراً بشأن أي منها في حالة عدم قناعتنا بها:

- وجود دفاتر محاسبية ملائمة تحتفظ بها الجمعية.
- أن القوائم المالية للجمعية والمعلومات المقدمة في تقرير مجلس المديرين تتفق مع السجلات المحاسبية.
- أنه تم إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة للتطبيق في المملكة العربية السعودية.
- أننا قد حصلنا على جميع المعلومات والبيانات التي نعتبرها ضرورية لأغراض المراجعة.
- أنه تم تنفيذ الجرد العيني طبقاً لإجراءات منظمة.
- عدم وجود مخالفة لنظام الجمعيات الأهلية أو عقد تأسيس الجمعية.
- السرية التامة لجميع البيانات والمعلومات التي نحصل عليها من خلال قيامنا بواجباتنا المهنية.

٣ - مسؤولية الإدارة والمكلفين بالحوكمة وتحديد إطار التقرير المالي للقوائم المالية

نقوم مراجعتنا على أساس أن الإدارة والمكلفين بالحوكمة يقرّون بعلمهم ويتفهمون بأنهم مسئولون عن الآتي:

- ١/٣ - إعداد القوائم المالية والإيضاحات المكمل لها وهي مسؤولة عن التأكد من صحتها وإعدادها على نحو دقيق من الدفاتر المحاسبية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعيار المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
- ٢/٣ - أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريفات جوهريّة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وذلك باختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة وعمل التقديرات المحاسبية المعقولة في الظروف السائدة.
- ٣/٣ - تقدير قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، وتطبيق أساس الاستمرارية المحاسبي ما لم تكن هناك نية لتصفية الجمعية أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار بديل ملائم بخلاف ذلك.
- ٤/٣ - حماية موجودات الجمعية ومنع واكتشاف التزوير والأخطاء والتأكد من الالتزام بالنظم أو اللوائح التي تستند عليها إدارة الجمعية.
- ٥/٣ - تمكيننا مما يلي :

- الوصول إلى جميع المعلومات التي تدرك الإدارة بأنها ذات صلة بإعداد القوائم المالية، مثل السجلات والوثائق والبيانات الأخرى.
 - المعلومات الإضافية التي قد نطلبها من الإدارة لغرض المراجعة.
 - الوصول غير المقيد إلى أشخاص من داخل المنشأة، ممن نرى ضرورة الحصول منهم على أدلة مراجعة.
- وكجزء من أعمال مراجعتنا، سوف نطلب من الإدارة والمكلفين بالحوكمة. تأكيدات كتابية فيما يتعلق بالإفادات المعدة لنا المرتبطة بالمراجعة (خطاب التمثيل).
- ونتطلع إلى التعاون التام من قبل موظفي شركتكم، أثناء المراجعة

٤ - التقارير المقدمة للإدارة

- ١/٤ - سوف نقوم بتقديم تقريرنا للسادة الشركاء عن القوائم المالية التي أعدتها الجمعية .
- ٢/٤ - وبما أننا غير معنيين بتقديم تقرير عن الرقابة الداخلية للجمعية وغير ملزمين بالبحث عن الحالات التي يمكن تقديم تقرير بشأنها أو أمور التدقيق الهامة بالنسبة للرقابة، يمكننا الاتصال بكم من خلال خطابات الإدارة والحالات التي يمكن تقديم تقرير بشأنها أو أمور التدقيق الهامة بالنسبة للرقابة للمدى الذي يلفت انتباهنا إليها. الحالات التي يمكن تقديم تقرير بشأنها هي التي لها أوجه قصور هامة في تصميم أو تفعيل الرقابة الداخلية والتي تؤثر عكسياً على مقدرة الجمعية في تسجيل العمليات وتلخيص وإعداد تقرير بالبيانات المالية المتفقة مع تأكيدات الإدارة في القوائم المالية. إن تعريف الحالات التي يمكن تقديم تقرير بشأنها لا يشمل مشاكل الرقابة الداخلية المستقبلية المحتملة أي مشاكل الرقابة التي تلت انتباهنا والتي لا تؤثر على إعداد القوائم المالية للفترة قيد المراجعة. إن أمور التدقيق الهامة بالنسبة للرقابة هي تلك التي تنشأ عن مراجعة

القوائم المالية، وفي رأينا، أن كل منهما هام وملانم لتلك المنوطة بالرقابة في الاشراف على التقارير المالية وعملية الإفصاح. إن خطاب الإدارة يمكن أن يكون في شكل تقرير أو عرض للإدارة وتوصياتنا عليه.

٥ - الأتعاب

١/٥ - تم تقدير أتعابنا المهنية بإجمالي عن الخدمات التالية:

ريال	البيان
٥,٠٠٠	أتعاب مراجعة القوائم المالية مع التقارير الربعية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م
٧٥٠	ضريبة القيمة المضافة ١٥٪ الرقم الضريبي (٣١٠١٦٤٤٠٨٥٠٠٠٣)
٥,٧٥٠	إجمالي الأتعاب

- إن أتعابنا المهنية تحدد بناء على تكلفة عدد الساعات اللازمة لإنهاء أعمال المراجعة، ولا تشمل أتعابنا تكاليف السفر أو أي مصروفات أخرى يتم سدادها بشكل منفصل لإنهاء العمل.
- ٢/٥ - يتم سداد أتعابنا على النحو التالي:
 - ٥٠٪ دفعة مقدمة عند ارتباطنا لأداء المهمة.
 - ٥٠٪ عند تقديم مسودة تقريرنا على القوائم المالية.
- ٣/٥ - تستحق فواتير أتعابنا عند تقديمها ويلزم سدادها خلال ١٥ يوما من تاريخ الفاتورة.
- ٤/٥ - يمكن لكل منا إنهاء الارتباط أو تعليق أعماله بتقديم إخطار كتابي مسبق بـ ٣٠ يوما للطرف الآخر في أي وقت. سوف يتم هذا الإنهاء أو التعليق دون الإخلال بأي حقوق قد تستحق لأي منا قبل هذا الاجراء وتصبح جميع المبالغ المستحقة لنا واجبة الدفع بالكامل عند سريان الإنهاء أو التعليق.
- ٥/٥ - في حالة الإنهاء المبكر لارتباطنا، سوف يتم تقديم فاتورة للجمعية بالخدمات المقدمة حتى تاريخ الإنهاء على أساس عدد الساعات المنصرفة.

٦ - المعلومات الملزمة للخدمات الواجب تقديمها

- ١/٦ - لقد وافقنا على تأكيد ان السجلات المحاسبية للجمعية وأي معلومات أخرى قد نطلبها لغرض توفير الخدمات المبينة في هذا الخطاب ستكون متاحة لنا عند طلبها على نحو معقول. وأنتم ملتزمون بتأكيد أن جميع المعلومات المقدمة لنا فيما يتعلق بـ خطاب الارتباط هذا حقيقية وغير مضللة وأن جميع البيانات أو إبداء الآراء والنوايا والتوقعات سوف تكون غير مضللة وأنها مبنية على أسس معقولة وأنه لم يتم إغفال أي حقيقة من أي جزء من تلك المعلومات على سبيل السهو والتي من شأنها أن تجعل كل أو أي جزء من تلك المعلومات مزيفة أو مضللة. لن نكون مسئولين في حالة حجب أو إخفاء أي معلومات جوهرية تتعلق بمهمتنا أو تقدم لنا بشكل خاطئ.
- ٢/٦ - نوافقون بأن أي معلومات توفرت من جهتك أو أصبحت معروفة لشركانكم أو موظفيكم من الذين لا يشاركون في المهمة المحددة في خطاب الارتباط لن تعتبر بأنها توفرت ضمنا للأفراد المشاركين في المهمة المحددة بـ خطاب الارتباط.

٧ - الجدول الزمني

سوف نقوم بمناقشة الجدول الزمني الخاص بتنفيذ مهمتنا بموجب هذا الخطاب مع ادارة الجمعية عند بدء الارتباط. وتجنبنا للشك، يلزم تطبيق شروط هذا الخطاب على كافة الأعمال التي نقوم بها من جانبنا فيما يتعلق بهذا الخطاب قبل تاريخ التوقيع عليه من الجمعية ومكتب الأبيض.

٨ - المسودات

أثناء تأدية مهمتنا، يمكن أن نقوم بإصدار مسودة تقارير مراجعة على القوائم المالية. وفي حالة تعارض (عدم توافق) مثل تلك المسودات مع تقرير المراجعة النهائي الموقع، يتم اعتبارها باطلة وفقاً لتقرير المراجعة النهائي الموقع.

٩ - حقوق الغير (الطرف الثالث)

لن ينشأ عن هذا الارتباط ولم يكن الهدف منه أن ينشئ أو يعطي حق لجهة ثالثة. ولن يكون لأي طرف ثالث حق اثبات أي منفعة أو الاعتماد على أي مما ورد فيه لإثبات أي حق بصوره مباشره أو غير مباشره صراحة أو ضمناً. يستبعد تطبيق أي نظام يعطي أو يمنح حقوق تعاقد الغير أو أي حقوق أخرى تتعلق بهذا الارتباط. ولا يجوز لأي من موظفي مكتب الأبيض أن يكون طرفاً ثالثاً لأغراض هذه الفقرة.

١٠ - ظروف خارج سيطرة الجمعية أو مكتب الأبيض

في حالة عدم قدرة الجمعية أو مكتب الأبيض على الالتزام بكتاب الارتباط هذا كنتيجة لأي سبب خارج السيطرة المعقولة لأي منهما (قوة قهرية)، لن يعتبر ذلك إخلالاً بالتزاماتهم التعاقدية ولن يتحمل أي الطرفين أي مسؤولية تجاه الطرف الآخر. وفي حالة حدوث أي من تلك الظروف التي من شأنها أن تؤثر على طرف ما، فإن ذلك الطرف ملزم بإخطار الطرف الآخر بذلك في أقرب وقت معقول عملياً.

١١ - الإخطارات

أي إخطار يتم تسليمه للجمعية أو مكتب الأبيض تحت هذا الخطاب - خطاب الارتباط - يلزم أن يكون كتابة ويرسل على عناوين الأبيض الموضحة في هذا الخطاب (أو على أي عنوان آخر يتم إعلامكم به كتابة).

١٢ - قابلية الفصل والانفصال

كل فقرة أو مصطلح ورد في هذا الخطاب - خطاب الارتباط - يشكل شرطاً مستقلاً ومنفصلاً. وفي حالة ما إذا صدر حكماً ببطلان أو عدم إنفاذ أي من تلك الشروط الواردة بهذا الخطاب من قبل أي محكمة أو هيئة محكمة مختصة، يستمر سريان ونفاذ بقية الشروط بشكل تام.

١٣ - الشكاوى

في أي وقت ترغبون فيه في مناقشة كيفية تحسين العمل الذي نقوم به تحت هذا الخطاب أو إذا كان لديكم شكوى حول ذلك، فأنتم مدعون لمخاطبة المدير المسئول عن العملية هاتفياً. وفي حالة أن مشكلتكم لم يتم حلها، يجب عليكم الاتصال بصاحب المكتب وسوف نقوم بالتحقيق في أي شكوى ترد إلينا فوراً ونقوم بما في استطاعتنا لإيجاد حل لتلك الصعوبات.

١٤ - إتفاق تام

يحدد هذا الخطاب - خطاب الارتباط - الاتفاق والتفهم التام بين الجمعية ومكتب الأبيض محاسبون ومراجعون قانونيون فيما يتعلق بخدمات المراجعة. أي تعديلات أو تغييرات في هذا الخطاب يجب أن تكون كتابة وموقعة من الممثل المفوض من الجمعية و مكتب الأبيض .

١٥ - تطبيق الأنظمة والاختصاص القضائي

يحكم ويخضع هذا الخطاب - خطاب الارتباط - للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، وتخضع جميع النزاعات الناشئة عن أو تحت هذا الارتباط للقضاء القاصر على محاكم القضاء السعودي.

